دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية بمصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى

د. رأفت شفيق

«فى مسيرة التنمية المصرية سنظل نؤكد أن التخطيط العلمى هو الأساس الصلب لدفع موارد المجتمع تجاه آماله وعظيم أهدافه»

المؤلف

مقدمة :

لعل أهم الخصائص التى اتسمت بها السياسة الاقتصادية فى مصر خلال فترة السبعينات ، أى العقد السابع من القرن الحالى ، تطلعها بشكل واضح الى مساهمة رأس المال الأجنبى (سواء كان هذا المال مملوكا للمصريين - للعرب - للاجانب) للمشاركة فى برامج التنمية فى مصر ، كذلك ترمى هذه السياسة ضمنا الى تشجيع القطاع الخاص المصرى والاجنبى ودفعهما الى الدخول فى مجالات مشروعات الصناعة التحويلية المختلفة - وقد أعدت لهذا الغرض مجموعة من القوانين والقرارات والتى من ابرزها قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى تمثل فى جوهره بديلا لقانون استثمار المال العربى والمناطق الحرة الصادرة فى عام ١٩٧١ لتشجيع الاستثمار فى مجالات النشاط الاقتصادى بوجه عام بما فى ذلك نشاط الصناعة التحويلية .

(*) دكتور رأفت شفيق - أستاذ مساعد التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى - القاهرة .

و يثور هنا التساؤل حول مدى استجابة المستثمرين (مصريين - عرب - غيرهم) لهذه الدعوة وما حققته هذه التشريعات من جذب حقيقى للاستثمارات ، واذا كان المستثمرين قد استجابوا لهذه الدعوة فأى مجالات الصناعة التحويلية قد استحوذت على اهتماماتهم وأى الفروع يفضل المشارك الأجنبى المساهمة فيها . كذلك يثور التساؤل عن مدى مشاركة هؤلاء المستثمرين فى تنفيذ المشروعات التى تتوطن فى الأقاليم الفقيرة أو النائية التى تحتاج أكثر من غيرها الى مجهودات التنمية الصناعية .

وتحاول هذه الورقة فى مجملها ابراز الجوانب المختلفة للرد على هذه التساؤلات وتركز بشكل ملحوظ على قطاع الصناعة التحويلية الكبير والمتوسط (أكثر من ١٠ عمال أو / و/ أكثر من ١٠٠٠٠ عشرة الاف جنيه رأس مال مستثمر) دون غيرها من فروع النشاط الصناعى الاشمل الذى يضم حسب التقسيم الدولى الصناعات الصغيرة والحرفية والبيئية والصناعات التعدينية شاملة صناعات استخراج البترول والغاز الطبيعى الى جانب صناعة الطاقة (كهرباء ومياه) .

القطاع الخاص الصناعى فى مصر: لفته الى الماضى

لم تكن الصناعة تمثل قبيل الثورة (عام ١٩٥٠) الا اسهاما ضئيلا لا يزيد على ١٥٪ من الانتاج القومى ، ولم تكن تؤمن فرص عمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل (١) . وكانت الوحدات الانتاجية للقطاع الخاص تضطلع بتحقيق حوالى ٩٨٪ من القيمة المضافة الصافية (فى عام ١٩٥٣) . وتميزت الصناعة التحويلية فى هذه الفترة بانتمائها الى جذور تمتد الى الحقب المبكرة من القرن التاسع عشر (عهد محمد على) كما تميزت بالنمو السريع للغاية خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما تضاعفت رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة التحويلية نتيجة لمبادرة رجال الأعمال من أبناء البلاد الى الوفاء بمتطلبات البلاد حينما انقطعت مصادر الاستيراد من الخارج لاسباب هذه الحرب

(كانت رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية ٣٨٤٤ ألف جنيه فى عام ١٩٠٢ ووصلت الى ٧٩٧٩ ألف جنيه عام ١٩٢١) (٢) .

وتوقفت سرعة التطور فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما تحتم على المشروعات الصناعية الخاصة فى مصر أن تواجه المنافسة الأجنبية ، وآثر القطاع الخاص فى هذه الفترة الدخول فى مجالات الصناعة التحو يلية التى تبعده بقدر الامكان عن مجال المنافسة مع السلع المستوردة وتحقق له أر باحا مجز ية ، فخصصت معظم استثماراته لصناعات مواد البناء والا ثاث وتعليب المواد الغذائية . ولهذا نستطيع أن نتبين نقص معدل الاستثمارات الصناعية الخاصة فى الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٣٠ عن ذلك الذى كان سائدا فى الفترة التى سبقتها حيث حققت رؤوس الأموال العاملة فى الشركات الصناعية المساهمة ز يادة قدرها ١٧٤٢ ألف جنيه مصرى وبمعدل ز يادة حوالى ٢٢٪ مقابل ١١٠٪ عن الفترة السابقة .

وتمكنت مصر فى عام ١٩٣٠ ولأول مرة فى تاريخها منذ أيام محمد على من تحقيق حر يتها فى وضع الرسوم الجمركية التى تتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، فبادرت الحكومة ، تحت وطأة الضغط الشعبى الذى رفع شعار « اشتر كل ما هو مصرى » ، الى العدول عن سياستها التقليدية فى حر ية التجارة وفرضت رسوما جمركية تصل الى ٢٠٪ على عدد كبير من السلع الاستهلاكية الاجنبية المستوردة التى تنافس الانتاج المحلى . ويمثل ذلك التار يخ بدأ تطبيق مبدأ سياسة حماية الصناعة المحلية التى امتدت بعد ذلك لتشمل جميع السلع الاجنبية المنافسة للصناعات المحلية مع رفع النسب الجمركية عليها عدة مرات فى غضون الحقب الزمنية التالية : ونتيجة لهذه التدابير الحمائية للصناعة فى مصر ارتفعت مرة أخرى حجم الأموال المستمرة فى الشركات (المساهمة) الصناعية المصر ية خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ بحوالى ٥ر٥ مليون جنيه مصرى (٣) .

ومع الظروف الاقتصادية التى سادت نتيجة للحرب العالمية الثانية والتى من أهمها انحسار تدفق السلع الاستثمارية وأدوات الانتاج الى البلاد رغم زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، تذبذبت الاستثمارات الخاصة فى قطاع الصناعة ولكنها واصلت تقدمها بعد انهاء الحرب للوفاء بالطلب المكبوت والمتراكم الذى نتج عن فترة الحرب الامر الذى أدى الى زيادة الانتاج الصناعى للشركات فى مصر خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .

وبين الجدول رقم (١) بالملحق تطور الانتاج الصناعى للقطاع الخاص والذى يعكس بدوره مؤشر نمو الاستثمارات فى مجال الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٥٠ .

القطاع الخاص الصناعى فى ظل ثورة ١٩٥٢ .

تسلمت ثورة يوليو ١٩٥٢ قطاع الصناعة التحويلية الخاص فى مصر بعد أن سجل معدلات متزايده فى الاستثمار الصناعى حدثت أغلبها خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، وانعكس هذا على ارتفاع نصيب الفرد من الانتاج الصناعى بما يعادل الثلث فى عام ١٩٥٢ عما كان عليه فى العام السابق - ومع كل هذا نستطيع القول بأنه الصناعة المصرية (×) فى أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل الا شطرا صغيرا فى مكونات الناتج المحلى الاجمالى وفى هيكل العمل القائم فى الاقتصاد المصرى . كذلك سيطر على البنيان الصناعى فى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات السلع الاستهلاكية البسيطة التى نمت بسرعة نتيجة لتوافر المقومات الاساسية من المواد الاولية محليا ولاسيما المواد الزراعية الاولية كالقطن والمواد الغذائية أو المواد التعدينية التى تدخل فى صناعة الاسمنت والملح . كذلك يمكن القول بأن هذا النمط من البنيان الصناعى قد تشكل نتيجة لسلوك رجال الأعمال والمنظمين (المصريون أو الأجانب) والذين آثروا انتاج

(×) كلمة الصناعة المصرية لا تعنى بالضرورة ملكية المصريين الخاصة لوسائل الانتاج أو الاستثمارات فى الصناعة ولكنها تضم أيضا ملكية الاجانب فى قطاع الصناعات التحويلية .

السلع التى لا تتطلب حجما كبيرا من الاستثمار وتعطى عائدا سريعا ، كما كانوا يفضلون الدخول فى مجالات الصناعة التحويلية التى لا تؤلف نفقات الوقود والنقل عنصرا أساسيا فى تكلفة انتاج السلعة وتوزيعها ، وكانوا يجمحون بصفة شبه قاطعة عن المساهمة فى بناء الصناعات التحويلية التى تتصف أساليب وفنون انتاجها بالتعقيدات التكنولوجية ولهذا احتلت مجموعة الصناعات الغذائية والتبغ والسجائر والغزل والنسيج أهمية طاغية والتى بلغت نسبتها ٢٧٪ و ١٦ر٤٪ و ٢٤ر٤٪ من مجمل قيمة الانتاج الصناعى فى مصر فى عام ١٩٥٢ (انظر جدول رقم ٢ بالملحق) .

ومنذ تسلم مجموعة الضباط الاحرار لزمام الحكم فى مصر فى شهر يوليو ١٩٥٢ شرع المحللون السياسيون والاقتصاديون فى تقصى اتجاهات مجلس قيادة الثورة وتدارست قرارته . ويجمع الكثيرون من المحللين الاقتصاديين الى القول بأن مجموعة الضباط الشباب فى معظمهم لم تكن لديهم مذهبية اقتصادية واضحة ، كما لم تظهر لهم آراء محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادى وكيفية ادارة الاقتصاد القومى باستثناء تطلعهم الى تطبيق نظام للاصلاح الزراعى ورغبتهم الاكيدة فى ازالة أسباب الظلم الاجتماعى والجور الاقتصادى والسياسى (٤) .

و يستشف من الآراء والأقوال التى صدرت فى السنوات الاولى من الثورة أن القائمون على الثورة قد حددوا العلاقات بين الدولة والمشروعات الحرة (الصناعية وغير الصناعية) على نحو يبدد الشكوك والمخاوف التى قد تساور رجال الاعمال ، فلقد وردت العبارة التالية لصلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الارشاد القومى منذ البداية (٥) ... :-

«نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا اعتقد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة» .

كذلك عبر الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الخزانة فى ذلك الوقت أيضا عن رأى السلطة التنفيذية (الحكومة) فى هذا المجال بقوله .. «أن الدولة تشجع المشروعات الحرة وتدعمها بكل وسيلة ممكنه» (٦) . وكان هدفه كوزير للخزانة أن يخلق الجو الملائم للاستثمار من جانب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية . كذلك توالت تصريحات المسئولين فى ادارة البنك الأهلى و بنك مصر و بورصات الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية والناطقون بلسان غرفة التجارة الفرنسية فى القاهرة لتبديد مشاعر القلق والتخوف فى عالم رجال الأعمال وخلق جو موات للاستثمار الخاص الصناعى فى مصر (٧) .

وتأكيدا لهذه المعانى وايمانا بوعى قادة الثورة بحاجة البلاد الى التصنيع ركزت السياسة الاقتصادية على وجوب تقديم العون الى الصناعة لتمكينها من التوسع ، كذلك سعت الى اعطاء كافة الحوافز بصورة محددة الى الاستثمارات الخاصة فى الصناعة وكان المستثمرون يضمون عددا من الأجانب بالاضافة الى المصريين وعمد الضباط الاحرار ، رغبة منهم فى اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من الخارج ، الى اصدار قانون جديد للشركات المساهمة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ يتيح قيام الشركات المساهمة المصرية على اساس ملكية ٤٩٪ فقط من أسهم أية شركة للمصريين (×) ، ثم اشترط ، بأنه فى حالة عدم تغطيهم للحصة المقررة من الأسهم فى غضون شهر واحد من طرحها فى الاسواق ، أن تصبح حرة وفى متناول أى انسان مهما كانت جنسيته (٨) .

واضافة الى ما تقدم عملت حكومة الثورة فى الفترة من ١٩٥٢- ١٩٥٦ على تشجيع المستثمرين المحليين لاستثمار أموالهم فى الصناعة فراحت حكومة الثورة تقدم التأكيدات المطمئنة لحماية الاستثمار الخاص ، واختارت كبار رجال الاعمال كأعضاء فى مجال التنمية القومية ، وتتجنب التدخل فى المجال

(×) جاء هذا القانون كتعديل لبعض جوانب القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذى ينص على تخصيص مالا يقل عن ٥١٪ من أسهم أية شركة مساهمة للمصريين فقط .

الصناعى دون مشاورة اتحاد الصناعات المصرى ، واستجابت لاتحاد الصناعات بما كان يطالب به من خفض الضرائب ومزيد من الحماية الجمركية وخفض رسوم الجمارك على المواد الاولية والسلع الانتاجية (٩) . كذلك أعفيت الشركات المساهمة الجديدة ولمدة سبع سنوات من ضريبة الارباح ، كما أعفيت أرباح الاصدارات الجديدة لاسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وأعفيت الأرباح غير الموزعة كلها من ٥٠٪ من الضريبة على الارباح . واضافة الى كل هذا رفعت الحكومة ضمانتها للقروض التى يقدمها البنك الصناعى الى حدود خمسة ملايين جنيه (١٠) . ولكن حتى فى ظل هذه التسهيلات ، لم يغر رأس المال الأجنبى أو الوطنى الخاص على التدفق للاستثمار فى القطاع الصناعى على النحو الذى كان مأمولا لتنمية قطاع الصناعة والتوسع فى مساهمتها فى الدخل القومى فى مصر ولهذا رأت الدولة القيام بدورها لتحقيق هذا الهدف الذى كانت تعتبره هدفا حيويا لتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى ، فتدخلت بصورة مباشرة فى خلق المشروعات الصناعية والمشاركة فى ادارتها ولكنها حصرت نشاطها فى مجالات الصناعة الثقيلة والأساسية فأسهمت الدولة فى السنوات الأولى من الثورة فى اقامة مصنع للحديد والصلب بالمشاركة مع شركة ديماج الألمانية الغربية للصلب كما قام مجلس الانتاج القومى بتمويل الشطر الأكبر من رؤوس أموال شركات الصناعات الكيماوية كيما والاسمنت وساهم بدراسات فنية لانشاء شركتين لصناعة الكابلات الكهربائية واطارات السيارات .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الفترة الأولى من عمر الثورة ١٩٥٢/١٩٥٦ كانت تتميز بأنها فترة حرية المشروعات الخاصة فى ظل الثورة المصرية - والتى تميزت بكونها فترة التعرف على مدى كفاية رجال الاعمال من ممثلى القطاع الخاص للمساهمة فى حركة التصنيع فى مصر . فأظهرت قدرتهم المحدودة على التجاوب مع الحوافز الممنوحة لهم

للدفع بالصناعة التحويلية فى طريق النمو السريع الأمر الذى دعى الحكومة الى السعى لخلق أفكار لمشروعات صناعية والمساهمة فيها والمشاركة فى ادارتها .

القطاع الخاص فى مصر الفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٠

كانت سنة ١٩٥٦ نهاية الاتجاه نحو العمل مع القطاع الخاص لتشجيع النمو الصناعى فى مصر (١٠) ، كما شهدت هذه السنة تحولا عن سياسة التعايش بين الحكومة والقطاع الخاص الصناعى الاجنبى — اذ ساهمت المفاوضات الفاشلة الخاصة باتفاقية قرض بين مصر والولايات المتحدة لتمويل السد العالى فى اقتناع حكومة الثورة أنه لا بديل من تأميم المصالح الأجنبية الحيوية أو القومية مثل الشركة البحرية الدولية لقناة السويس . كذلك أفضت الاجراءات والعقوبات الاقتصادية القاسية التى فرضتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية الى اتخاذ اجراءات التمصير التام للمصالح الأجنبية فى ١٥ يناير ١٩٥٧ (١٠) .

ولعل أعظم الأحداث أثرا فى سلسلة ما وقع سنة ١٩٥٦ هو تقوية عزم الحكومة على زيادة التدخل فى الاقتصاد من أجل الاسراع بعملية التصنيع وراقت هذه الاستراتيجية للسلطة الحاكمة لسببين : -

(أ) تجنب تعريض الاقتصاد المصرى للعقوبات الاقتصادية الخارجية التى حدثت فعلا ، والتى يمكن أن تتزايد حدتها فى حالة ارتباط القطاعات الاقتصادية واعتمادها على الخارج .

(ب) تحقيق الاستقلال الاقتصادى (بعد الحصول على الاستقلال السياسى الكامل) وتأكيد الاعتماد على الذات فى احداث التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الصناعية خصوصا .

كذلك شهدت نهاية عام ١٩٥٦ انشاء لجنة التخطيط القومى التى عهدت اليها بتمهيد طريق التنمية الاقتصادية وقامت هذه اللجنة فى عجلة من الامر

بالاشراف على خطة خمسية صناعية قدمتها لوزارة الصناعة تضمنت استمارات حكومية لنحو مائة وخمسين مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت حوالى خمسمائة مليون جنيه خلال المدة ١٩٥٧ - ١٩٦١ وفى نفس الوقت شرعت اللجنة فى وضع الأسس العلمية لحظة تنمية اقتصادية واجتماعية قومية شاملة اشترك فيها بالأساس مئات من الفنيين المصريين جنبا الى جنب مع عدد من الاقتصاديين الدوليين المبرزين مثل راجنر فريش وجان تبنرجن وتغطى هذه الخطة فترة عشر سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و يعتمد بالاساس على الاستثمارات الحكومية التى يتم تمويل معظمها عن طريق المدخرات المحلية وفائض قطاع الاعمال الذى تمت السيطرة عليه بتأميم الجزء الاكبر منه فى عام ١٩٦١ .

ومن هذه اللحظة دخل الاقتصاد المصرى فى تجربة تميل فى جوهرها الى اعطاء القطاع العام السيطرة وتحميله عبىء القيادة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١١) وقد تأكد هذا بصورة واضحة بعد صدور الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ الذى حدد دور القطاع العام الصناعى بصورة لا تقبل الجدل فى العبارات الآتية (١٢) .

ـ« الهياكل الاساسية والصناعات التعدينية تكون ملكيتها للقطاع العام» .
ـ «فى مجال الصناعة التحويلية تكون السيطرة للقطاع العام فى الصناعات الثقيلة والمتوسطة ومع ذلك يسمح للقطاع الخاص بمزاولة النشاط تحت سيطرة واشراف المؤسسات العامة» .

وفى هذا الاطار المحدد تقلص نشاط القطاع الخاص الصناعى المصرى بدرجة كبيرة وانتهت مساهمات المستثمرين الاجانب فى النشاط اعتمادا على على رؤيتهم للظروف الاقتصادية التى تستند على حجتين أساسيتين :-

ـان المجتمع المصرى يسير تجاه الاعتماد على القطاع العام لخلق نظام اشتراكى ديمقراطى تعاونى وهى شعارات ظهرت فى عام ١٩٥٧ وتضمنها دستور البلاد بعد ذلك .

ـ ان القطاع الخاص المصرى والأجنبى أحسا بأن الدولة ترى أن ازدياد الاعباء الاقتصادية على العمال الصناعين والفلاحين والطبقات الفقيرة تنجم بالأساس من انحرافات الرأسماليين واحتكارات أصحاب الاعمال وجشعهم وعلى ذلك فان تنمية القطاع الخاص سوف يتعارض مع ما تطرحه الحكومة من مبادئ للعدالة الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى ذلك فانه بنهاية عام ١٩٧٠ و بعد تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الفترة (×) كانت مساهمة القطاع الخاص لا تعدو أن تصل الى ٢٥٪ من اجمالى الانتاج الصناعى (٣٣٣ مليون جنيه من اجمالى الانتاج الصناعى ١٣٢١ مليون جنيه) فى عام ١٩٧٠ (١٣) . وتقع معظم هذه المساهمة فى قطاع صناعات السلع الاستهلاكية ، كما كانت الخطط الصناعية (٦٠ - ٧٠) تستهدف تقليل مساهماته فى الناتج القومى الصناعى لان هذه الخطط كانت تسعى الى تعديل البنيان الصناعى بحيث تلعب صناعات السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة دورا أكبر فى هيكل الصناعة التحويلية فى مصر وفعلا نجحت هذه الخطط فى احداث تعديل جزئى فى نسبة مساهمات هذه الصناعات فى القيمة المضافة التى يحققها قطاع الصناعة فزادت مساهمات قطاع صناعات السلع الوسيطة والاستثمارية على حساب نقص مساهمات قطاع الصناعة الاستهلاكية (مجال النشاط الرئيسى للقطاع الخاص فى هذه الفترة) .

وأكثر من هذا فان آثار هذه الخطط قد تعدت الزمن المحدد لها عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ بحكم أن اعداد ودراسة وتنفيذ المشروعات الصناعية تستغرق

(×) تعتبر خطة ٦٠ - ٦٥ هى الخطة الخمسية الاولى التى حققت أهدافها بدرجة كبيرة أما خطة ٦٥ - ٧٠ فقد تعثرت لامور متعددة أهمها الآثار التراكمية لحرب اليمن التى ظهرت مع نهاية فترة الخطة الاولى وحرب يونيو ١٩٦٧ التى أجهزت على احتمالات الاستمرار فى تنفيذ الخطة الثانية الامر الذى أدى الى تقسيمها الى خطط لسنوات محددة .

فترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات . وعلى ذلك استمر هذا الاتجاه حتى عام ١٩٧٥ . فوصلت مساهمات صناعات السلع الوسيطة فى هذا العام فى القيمة المضافة الصناعية الى ١٦٠٪ عما كانت عيه عام ٦٠/٥٩ كما بلغت مساهمات صناعات الاستثمار ية الى ١٥٠٪ عما كانت عليه فى عام ٦٠/٥٩ . أما مساهمة الصناعات الاستهلاكية فقد انخفضت فى عام ١٩٧٥ لتصل الى حوالى ٨٥٪ عما كانت عليه فى عام ٦٠/٥٩ (انظر جدول رقم (٤ بالملحق) .

القطاع الخاص الصناعى فى ظل ثورة مايو ١٩٧١ :

ورثت ثورة التصحيح مايو ١٩٧١ تركة مثقلة لوضع سياسى تسوده حالة اللاحرب واللاسلم رغم احتلال اقليم سيناء ، ووضع اقتصادى سيئ ناتج بالأساس عن تحو يل موارد المجتمع الى القطاع الحر بى وتزايد هذا الانفاق بصورة تتمشى مع الاستعدادات للقيام بعمل عسكرى لتحر ير الأراضى .

ونتيجة لهذه الظروف ساد المجتمع طلب مكبوت لعدد من السلع والخدمات الأساسية على رأسها الاسكان الذى تفاقمت مشكلته مع تزايد الطلب عليه نتيجة لارتفاع أعداد السكان الى جانب ثبات الانتاج فى قطاع الصناعات المغذية لقطاع التشييد وةالبناء نتيجة لقصور الاستثمارات الجديدة بصفة عامة والاستثمارات فى صناعة الاسمنت والطوب ومواد البناء الأخرى بصفة خاصة .

وفى ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ومع تزايد الحاجة الى مصادر تمو يل محلية وخارجية رأت السلطة السياسية الاتجاه الى دعوة المستثمر ين المصر يين والعرب الى ممارسة النشاط الاقتصادى فى مصر فصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العر بى والمناطق الحرة متضمنا بعض المزايا والكثير من الضمانات التى تكفل للمستثمر ين نوعا من الحر ية والاطمئنان . واعتبر هذا القانون بمثابة اعلان لسياسة اقتصادية جديدة هى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فعلى أثر صدور هذا القانون أخذ البعض من

أرباب الأعمال القدامى الذين نقلوا مراكز نشاطهم الى الخارج فى العودة الى مصر، كما أن البعض الآخر ممن ظلوا فى مصر أخذ يفكر فى معاودة نشاطه، ولكن الحقيقة الثابتة تكمن فى أن الكثير من هؤلاء المنظمين قد فقدوا بحكم السن روح الاقدام والمغامرة وتحمل المخاطر التى تستلزمها انشاء مشروعات صناعية كما أن بعضا منهم لم ينجح فى تسوية مشاكله المعلقة مع الجهات الحكومية وعلى الأخص مصلحة الضرائب (١٤).

وفى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، قدم رئيس الجمهورية ورقة عمل، اصطلح على تسميتها «بورقة اكتوبر» تحدد مسار العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى واستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠٠٠، وقد تأيدت هذه الورقة باستفتاء شعبى عام.

وكان من المأمول أن تتبلور الافكار التى تضمنتها ورقة أكتوبر لتصبح مؤشرات لخطة قومية طويلة أجل تتفرغ عنها مجموعة أهداف لخطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **وكان من أهم هذه المؤشرات التى يلزم بلورتها وابرازها هى :-**

١ - تحديد لملامح التنمية الصناعية ودور القطاع الخاص الصناعى (المصرى - العربى - الاجنبى) وأساليب تعايشه مع القطاع العام الذى تطالب ورقة أكتوبر بدعمه باعتباره المنطلق الرئيسى للتنمية.

٢ - زيادة فعالية جهاز التخطيط والتى ترى ورقة اكتوبر ضرورة دعمه لضمان مرونة الخطة وتطورها فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية الى جانب وضع نظام لمتابعة قرارات الاستثمارات الخاص والعام.

وفى غيبة من هذه المؤشرات التى يمكن أن تنير الطريق أمام المستثمر الخاص مصرى - عربى - أجنبى، صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ليحل محل القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١. ثم أعقبه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى يتضمن تعديلا لبعض

المواد واستحداثا لمواد أخرى . و يستهدف هذا القانون فى مجملة تلافى بعض أوجه النقص التى ظهرت فى القانون الصادر سنة ١٩٧١ الى جانب تأمين أرباب الاعمال ضد الاجراءات الاستثنائية مثل الحراسة والمصادرة أو التأميم دون تعويض عادل ، هذا الى جانب الاعفاءات الضريبية على الارباح فى السنوات الخمس الاولى وتحويلات الارباح للخارج والتسهيلات الجمركية لاستيراد الآلات والمعدات لاقامة المصانع بالمناطق الحرة أو داخل البلاد ... الخ .

ومن الجدير بالذكر أن انتاج القطاع الخاص الصناعى قد تزايد فى ظل قانون الاستثمار لعام ١٩٧١ من ٣٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ ليصل الى ٥٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ (١٥) .

الاضافات الحقيقية للقطاع الخاص الصناعى بعد عام ١٩٧١

منذ بدأ العمل بقانون الاستثمار لعام ١٩٧١ لم يتوقع المسئولون عن الصناعة بوجه خاص تدفق الاستثمارات الخاصة بالصورة التى تمكنهم من الاعتماد على القطاع الخاص فى احداث التنمية الصناعية ، ولهذا فضلوا وضع أهداف تدريجية ومرحلية لاختبار نوايا القطاع الخاص ومدى قابليته للمساهمة فى عملية التنمية الصناعية . ولهذا عمدت وزارة الصناعة عند اعداد خطة الصناعة التحويلية (الخطة الخمسية الاولى من برنامج العمل الوطنى ٧٣ - ١٩٧٧) الى وضع أهداف الانتاج بصورة تعكس الاعتماد شبه الكامل على القطاع العام ، وتكاد تحافظ على نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الانتاج عند ٢٥٪ فى المتوسط رغم أنه من المفروض أن هذه الخطة قد اعدت فى ظل قانون استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، الا أن شكوك المخططين وخوفهم من عدم استجابة القطاع الخاص قد حذى بهم الى التحفظ فى وضع تقديرات الاستثمارات التى يمكن أن يساهم بها هذا القطاع فى الفترة المقبلة ومن ثم انعكس هذا الوضع على تقديراتهم المستهدفة للانتاج الخاص الصناعى للصناعة التحويلية خلال فترة الخطة ٧٣ - ١٩٧٧ . (جدول رقم ٥ بالملحق) .

ومن الملاحظ أن القطاع الخاص لم يساهم بحجم الاستثمارات التى تكفل له تحقيق الانتاج المستهدف فى الاعوام ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ لهذا يبدو تخلفه عن دوره بشكل واضح خلال السنتين الأولتين . و يرجع هذا بالأساس الى طبيعة سياسة الاستثمار الجديد التى لم يألفها القطاع الخاص من قبل ومن ثم تعامل بحذر شديد مع نظام الانفتاح الاقتصادى الوليد . كما كان لفترة الحرب عام ١٩٧٣ والاعداد لها أثرا مباشرا فى أحجام المشروعات الخاصة عن الدخول فى مجال الصناعة ، الا انه اعتبارا من عام ١٩٧٥ بدأت مساهماته فى الظهور بشكل واضح وتفوقت مساهمته الفعلية فى تحقيق الانتاج الصناعى عن المساهمات المستهدفة خلال الفترة ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ . وان كنا نرى أن هذا التفوق يبدوا ظاهريا فى صورة ما حققه من نسبة فى قيمة الانتاج الصناعى . اذ أن القطاع الخاص بما له من حرية فى تحديد اسعاره سارع فى رفع اسعار منتجاته نتيجة لموجة الغلاء التى سادت العالم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بينما لم ترتفع بنفس النسبة أسعار منتجات القطاع العام الأمر الذى انعكس فى زيادة قيمة انتاج القطاع الخاص ومن ثم زيادة مساهمته فى قيمة الانتاج الكلى للصناعة التحويلية ، كذلك نرى أن استجابة القطاع الخاص هذه لاتمثل القدر المطلوب اذا ما أخذنا فى الاعتبار المعاونة التى قدمتها له الدولة ، فبالاضافة الى ما اورده قانون الاستثمار الجديد عام ١٩٧٤ من مزايا للمستثمرين الأجانب أعطت الدولة مجموعة من المميزات للقطاع الخاص الصناعى الوطنى تتمثل فيما يلى(١٦) :-

١ - امداد القطاع الخاص الصناعى بمستلزمات انتاجه محليا من القطاع العام الصناعى بأسعار مناسبة تقل عن تكلفة المستورد المثيل لها وعلى سبيل المثال ساهمت شركات القطاع العام بتزويد شركات القطاع الخاص بالمدخلات الآتية :

السكر - النشا - الجلوكوز والنبيذ والكحول والخلاصات الغذائية - الصودا الكاوية - كربونات الصوديوم - حامض الكبريتيك - الورق -

الجلود المدبوغة - استيلين وأكسجين - أصباغ - بويات - أخشاب - اطارات - منتجات حديد وصلب - والمونيوم - زجاج - غزل قطن - خيوط صوفية و بولى ايستر... الخ .

٢ - تيسير استيراد مستلزمات الانتاج التى لا ينتج محليا بتوفير الحصص النقدية من داخل موازنة وزارة الصناعة فضلا عن اتاحة الاستيراد تحت نظام «بدون تحويل عملة» وعلاوة على ذلك خصص جانب من قروض البنك الدولى المتاحة للصناعة لاستيراد مستلزمات القطاع الخاص بفوائد ميسرة .

٣ - تيسير استيراد معدات الاحلال والتجديد والتوسعات من خلال استخدام قروض بشروط ميسرة عن طريق البنك الصناعى المصرى والذى يمده البنك الدولى بحوالى ٤٠ مليون جنيه سنويا لهذا الغرض .

على ذلك نستطيع أن نقول أن الجانب الأكبر لنمو وازدهار القطاع الخاص اعتمد بالأساس على ما اتاحه له الهيكل الصناعى القائم الذى يسيطر عليه القطاع العام فأمده بمستلزمات الانتاج ، ووفر له الحصول على العمالة المدربة التى أمكن له استقطابها عن طريق رفعه لمعدلات الأجر للعمالة الماهرة ، حيث لا يخضع للقيود التى تسود القطاعات الأخرى (القطاع العام أو القطاع الحكومى) .

ونتيجة لهذه التيسيرات تزايدت عدد الموافقات الممنوحة من الهيئة العامة للتصنيع (وهى الجهة المسئولة عن اعطاء تراخيص اقامة المصانع المتوسطة والكبيرة) الى ٥٨٩ مشروعا فى عام ١٩٧٧ تحقق انتاجا قدره ٢٩٫٦ مليون جنيه بعد أن كانت ٢٨٠ مشروعا فى عام ١٩٧١ تحقق انتاجا صناعيا قدره ١٢٫٥ مليون جنيه (مشروعات عام ٧٧ تتضمن ٥٠٤ مشروعا جديدا أو مشروع توسع بينما تتضمن ٨٥ مشروعا لتطوير واحلال مشروعات قائمة) .

ومن الملاحظ أيضا أن هذه المشروعات تركز باهتمام على الصناعات

الاستهلاكية بصفة عامة بينما لا تعطى نفس القدر من الاهتمام الى الصناعات الاستثمارية والوسيطة ، فيمثل انتاج الاستهلاكية و بالأخص انتاج صناعات الغزل والنسيج ومواد البناء و بعض الصناعات الهندسية المتخصصة فى انتاج سلع استهلاكية معمرة كالثلاجات والغسالات وأجهزة التليفزيون النسبة الكبرى من قيمة الانتاج والتى تصل فى مجموعها الى ٧٥٪ ونورد فيما يلى توزيع هذا الانتاج على فروع قطاع الصناعة التحويلية للمشروعات التى تمت الموافقة عليها فى عام ١٩٧٧ :

فرع الصناعة	نصيبها من قيمة الانتاج الصناعى
١ - صناعات غذائية	٣٠٫٩٪
٢ - صناعات الغزل والنسيج	٢٠٫٧٪
٣ - الصناعات الكيماوية ومواد البناء	٢٨٫٦٪
٤ - صناعات هندسية	١٤٫٥٪
٥ - صناعات معدنية	١٫٥ ٪
٦ - متنوعة	٣٫٨ ٪
اجمالى	١٠٠٪

كذلك سعت مشروعات القطاع الخاص الى التركز فى المناطق التى تتمتع باتساع حجم السوق والتى تتوافر بها وفورات اتساع النطاق حيث تسعى هذه الصناعات (بطبيعة حجم السوق والتى تتوافر بها وفورات اتساع النطاق حيث تسعى هذه الصناعات (بطبيعة قطاعها المالك) الى الاستفادة قدرة الامكان من الانتاج الصناعى للهيكل القائم ، وكذلك من التسهيلات والخدمات الصناعية مثل الكهرباء والغاز والمياه ، كما تسعى أيضا الى تجنب اختيار المناطق التى قد تحملها تكلفة استثمارية اضافية لاقامة اجزاء من طريق أو وصلات لخطوط سكك حديدية ... الخ . ومن هذا المنطلق نجد أن معظم هذه

الصناعات تتركز فى القاهرة الكبرى (تضم القاهرة والجيزة وجزء من القليوبية) الى جانب الاسكندرية فى حين أن عدداً لا يكاد يذكر من المشروعات قد اختار المحافظات النائية سوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد ومحافظة البحر الأحمر ومرسى مطروح - وتأكيداً لهذه المقولة نورد فيما يلى توزيعا للمشروعات الجديدة لعام ١٩٧٧ حسب مناطق توطنها (١٧) .

المحافظة	عدد الشركات	نسبة توطن المشروعات	ملاحظات
القاهرة	٢٠٢	٤٠٪	تدخل فى نطاق القاهرة الكبرى
الجيزة	٣	٦٪	
القليوبية	٦٥	١٣٪	
الاسكندرية	٨٦	١٧٪	
محافظات الوجه البحرى	٨٩	١٨٪	
محافظات قناة السويس	٦	١٪	
محافظات الصعيد	٢٤	٥٪	لا توجد مشروعات لمحافظة قنا واسوان والوادى الجديد والبحر الاحمر
اجالى	٥٠٤	١٠٠٪	

٣ - الاضافات التى حققها قطاع الاستثمارات الاجنبية فى مجال الصناعات التحويلية (الموافق عليها داخل البلاد) .

لعل أهم الخصائص التى تميز السياسة الاقتصادية فى مصر خلال السبعينات هو تطلعها بشكل ملحوظ الى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمات الأجنبية ، ولا تستهدف الدولة فى هذه الحالة الاعتماد على المساهمات الأجنبية التى ترد فى شكل قروض أجنبية ولكنها تولى اهتماما كبيرا الى ذلك الجزء الذى يرد فى صورة مشاركات استثمارية (عربية أو غير عربية) . ورغم أن هناك قانونا للاستثمار العربى قد صدر فى عام ١٩٧١ الا

أن المبادرة السياسية برزت فى ورقة اكتوبر التى صدرت فى عام ١٩٧٤ والتى وردت فيها : **«نحن فى أمس الحاجة الى موارد خارجية وظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن نحصل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل بالتنمية ، ومن هنا كانت الدعوة الى الانفتاح الاقتصادى ، وهى دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية والفرص المتاحة للتمويل الخارجى من ناحية أخرى»** .

وفى ظل هذا الاتجاه سعى مجموعة من المستثمرين والمضاربين العرب والأجانب الى الاستفادة بهذه الدعوة ، وبطبيعة الحال استهدف البعض منهم إلى استغلال هذه الفرصة لتحقيق أرباحا كبيرة وسريعة ، فعمدوا إلى توظيف أموالهم فى شراء الأراضى والشقق السكنية لاعادة بيعها مرة أخرى ، كذلك نشأ الكثير من الشركات التى أطلقت على نفسها اسم شركات الاستثمار للقيام بشراء الأراضى لممارسة نشاط المقاولات لبناء وتشييد المبانى الفاخرة للاسكان الادارى للمشروعات أو مبانى فاخرة للاسكان العائلى فى مناطق متميزة من العاصمة والاسكندرية بهدف بيعها فى صورة وحدات سكنية بأسعار تفوق المقدرة العادية وغير العادية للمواطنين المصريين ، ولكنها اعتمدت فى ذلك على القدرة الشرائية التى يملكها غير المصريين : مثل فروع الشركات الأجنبية والمستثمرين العرب ، والمقيمين العرب والأجانب .

كذلك سعى المستثمرون الأجانب فى معظم الأحوال الى انتقاء المشروعات الاستثمارية ذات العوائد السريعة أو تلك التى لا تمثل فيها فترات استرداد رؤوس الأموال زمنا طويلا مثل مشروعات السياحة وبنوك تمويل التجارة الخارجية . أما المشروعات الانتاجية الصناعية فقد احتلت مراكز متوسطة عند حساب اتجاهات الاستثمار طبقا للأنشطة خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ . (جدول رقم ٦ بالملحق) .

وواضح من هذا الجدول أن المشاركة الرئيسية فى رؤوس أموال الشركات المؤسسة داخل البلاد In Land Projects هى لاستثمار مصرى ، حيث

ساهم القطاع العام المصرى بـ ٣١٪ من اجمالى رؤوس أموال هذه الشركات الصناعية بينما قدرت مساهمة القطاع الخاص المصرى بحوالى ٢٩ر٥٪ ـ **وهذا فى حد ذاته يعنى أنه بالرغم من صدور القوانين المشجعة على اجتذاب مستثمرين أجانب الا أن مساهمات الأجانب كانت فى مجملها لا تمثل أكثر من ٤٠٪.**

أما عن حصة المستثمرين العرب فى هذه المساهمات فلم تتعد ١٧ر٤٪ أى ٧٥ر٥ مليون جنيه. ومن الجدير بالذكر أيضا أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية فى المساهمات فى الشركات الصناعية بلغت ١٨ر٣ مليون جنيه وتمثل ٤ر٢٪ من استثمارات هذه الشركات حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ - وهذا لا يتناسب من الدور المأمول للولايات المتحدة فى تنمية الصناعات التحويلية المصرية اذ من الملاحظ أن دول السوق الأوربية المشتركة قد تفوقت عليها فى حجم المشاركة كذلك لعبت اليابان دورا بارزا (ضمن مجموعة الدول الأخرى) للمساهمة فى استثمارات الشركات الصناعية.

٤ - الاضافات التى حققها قطاع الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية (مشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة).

استهدف قانون الاستثمار اجتذاب عدد من المشروعات الصناعية لممارسة نشاطها داخل المناطق الحرة العامة والخاصة (بالقاهرة - الاسكندرية - السويس - بورسعيد) الا أن مبادرة اقامة المشروعات الصناعية فى هذه المناطق تخلفت بشكل ملحوظ أمام طوفان مشروعات التخزين والخدمات والتجارة والمال فقد بلغت عدد المشروعات التى تم التصريح لها طبقا لنظام المناطق الحرة العامة - ١٩٧٨/١٢/٣١ - ٢٤٥ مشروعا برأس مال ٢٢٧ر٨ مليون جنيه، لم يكن بينها الا ٨٠ مشروعا للصناعة التحويلية رأس مالها ١٢٤ر١ مليون جنيه لم يبدأ منها الانتاج الا ١٨ مشروعا رأس مالها ١٦ر٦ مليون جنيه، كذلك الحال بالنسبة للمناطق الحرة الخاصة التى بلغ عدد مشروعاتها الموافق

عليها حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ - ٦٧ مشروعا تضم فقط ٣٠ مشروعا للصناعة التحويلية برأس مال ١٠٣ مليون جنيه لم يبدأ منها الانتاج الا ١٦ مشروعا برأس مال ٤٥ مليون جنيه . (انظر جدول رقم ٨) .

وتسيطر صناعات الغزل والنسيج والصناعات البترولية على مجموعة مشروعات المناطق الحرة العامة لما تتميز بها منتجات هذه الصناعات من صفات تصديرية كذلك شملت عدد من مشروعات الصناعات الهندسية التى تمثل مشروعات لصناعات تجميعية وتتصف المناطق الحرة العامة والخاصة هنا بكونها مركزا لتلقى أجزاء المنتج الأساسى (نظرا لما تتيحه المناطق الحرة من تسهيلات ادارية وجمركية للاستيراد) والعمل على تجميعها لاعادة تصديرها الى داخل البلاد أو الى الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن المشروعات الصناعية فى المناطق الحرة العامة والخاصة تواجه منافسة حادة من مشروعات الخدمات والتخزين والتجارة والمال خاصة فى مجالات تخصيص الأراضى لاقامة المصانع وأماكن الاسكان للشركات الصناعية الأمر الذى بدأ أثره واضحا فى تخلف عدد من المشروعات عند التنفيذ والذى يتمثل فى الفرق بين عدد المشروعات التى بدأت الانتاج وبين عدد المشروعات التى ووفق عليها (١٩)

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية (قطاع عام وقطاع خاص) حوالى ٤٥٪ من اجمالى رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة على السواء - أما مساهمات الدول العربية فقد بلغت ٣١ر٦٪ من رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة العامة ، ٨ر٥٪ من رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة الخاصة .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة مساهمتها فى رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة العامة ٩ر٢٪ . أما فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة فبلغت نسبة مساهمتها حوالى ٤٢٪ يمثل معظمها مشاركات فى مشروعات بترولية وبناء على ما تقدم نستطيع القول بأن المساهمات الأجنبية

فى مشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة - رغم وجود بعض العوائق أمامها - قد سعت بصورة ملحوظة الى الاستفادة من الاوضاع المتميزة لهذه المناطق الى جانب الافادة التى يمكن أن تحققها هذه المشروعات من جوانب قربها من مصادر المواد الأولية كما فى حالات صناعات الغزل والنسيج ، والصناعات البترولية ، وصناعات مواد البناء .

٥ - استقراء لنمط نمو القطاع الخاص الصناعى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى

قد يجد المرء نفسه فى موقف لا يحسد عليه اذا ما انبرى لتقويم أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على نمو القطاع الخاص الصناعى فى مصر وذلك لأسباب عديدة منها :-

(أ) أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وأن كانت قد بدأت تأخذ شكلا مبدئيا بصدور قانون الاستثمار العربى والمناطق الحرة لعام ١٩٧١ ، الا أنا المناخ العام فى هذه الفترة والاحساس الداخلى لدى أفراد المجتمع باقتراب وشيك لحالة حرب تقع بين عشية وضحاها جعل الكثير من المصريين وغيرهم لا يتحمسون لدفع أموالهم الى الاستثمارات طويلة الأجل بشكل عام ولاستثمارات الصناعة على وجه الخصوص .

(ب) أنه وحتى بعد انتصار مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ظل رجال الأعمال (فى ذلك الوقت) يترقبون الأوضاع العسكرية بين مصر واسرائيل وظل التساؤل يراودهم عما اذا كانت هذه الحرب الخاطفة قد انتهت عند هذا الحد أم أن جولات أخرى قادمة فى الطريق ؟ ونستطيع أن نقول أن فك الاشتباك الأول والثانى بين الجيوش المصرية والاسرائيلية أعطى إشارة الضوء الأخضر لبادرة من الأمل فى إمكان تحقق الاستقرار فى المنطقة . ولهذا نميل الى الاعتقاد بأن مجهودات القطاع الخاص وتفكيره الجدى فى الاستثمار بوجه عام والاستثمار فى الصناعة بوجه خاص قد بدأ فى عام ١٩٧٤ .

(جـ) أن الناظر الى طبيعة الاستثمار الصناعى يجد أنه يحتاج الى فترة من الانتظار تصل فى المتوسط الى ثلاثين شهرا حتى يظهر انتاجه - وتمثل هذه الفترة الوقت الذى يتطلبه اعداد دراسات الجدوى والتصميمات الهندسية والتشييد والبناء والتركيبات - والتجارب الفنية لبدء التشغيل. ولهذا فانه باضافة هذا الجانب الى الاعتبارات الواردة فى الفقرات أ، ب فان الدارس نفسه يستطيع أن يستخلص أن الأثر الحقيقى لسياسة الانفتاح الاقتصادى يمكن أن يظهر فى صورته الأولى اعتبارا من عام ١٩٧٨. ولهذا فان تقويم النمو الصناعى الخاص فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى على أساس ما توضحه بيانات الاعوام ١٩٧٨، ١٩٧٩ لا يمكن أن يعكس بحال من الأحوال الأثر الحقيقى (سلبيا كان أو ايجابيا) لهذه السياسة على نمو القطاع الصناعى الخاص فى مصر.

وفى ظل ما أوضحناه سنحاول أن نستقرأ مجموعة من المؤشرات التى يمكن أن تعكس سلوك القطاع الخاص الصناعى فى مصر خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٩ والتى يمكن أن نجملها فيما يلى :-

١ - ان استجابة القطاع الخاص الصناعى المصرى بصفة عامة والأجنبى بصفة خاصة تتصف بكونها استجابة مشوبه بالحذر. اذا ما قورنت بحجم التسهيلات والمزايا والاعفاءات الضريبية التى قدمتها قوانين الاستثمار الجديدة فى مصر. (انظر جدول رقم ٩ بالملحق).

٢ - ان انتاج القطاع الخاص الصناعى فى مصر يسيطر عليه ثلاث مجموعات من الصناعات الاستهلاكية ويمثل انتاجها حوالى ٧٧٪ من الانتاج الصناعى لهذا القطاع بينما بقية المجموعات لا يتعدى نصيبها ٢٣٪ ويمكن ترتيب المجموعات الأساسية فى الانتاج الصناعى كما يلى :-

- الصناعات الخشبية والجلدية

- صناعات الغزل والنسيج
- الصناعات الغذائية

وواضح من (الجدول رقم ٩ بالملحق) أن أهمية هذه الصناعات فى الانتاج الصناعى قد ظلت ثابتة تقريبا خلال الفترة ١٩٧٥/ ١٩٧٩ ، وهذا فى حد ذاته يعكس سلوك المستثمر الخاص الذى يفضل الدخول فى الصناعات التحويلية ذات العوائد السريعة و/أو/ الأقل فنية وتكنولوجية و/أو/ الصناعات التى ينخفض فيها معامل رأس المال ومن ثم اجمالى رأس المال المستثمر.

أما مجموعات الصناعات الأخرى فقد قل دروها فى الانتاج الصناعى الخاص لعدم توافر هذه المقومات لها فالاستثمارات فى الصناعات الهندسية والكيماوية مثلا يحتاج الى قدر كبير من الالمام الهندسى والفنى ويحوى بين جوانبه مجموعة من المخاطر التى يفضل المستثمر الخاص الابتعاد عنها قدر الامكان.

٣- أنه مع استمرار نمو مجموعات الصناعات الاستهلاكية بهذه الصورة دون ما توازن مع نمو مجموعات الصناعات الوسيطة والاستثمارية. فان نمو القطاع الخاص الصناعى يمكن أن يشكل عبئا على الاقتصاد القومى من حيث زيادة الاعتماد على الاستيراد من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية (بافتراض أن القطاع العام الصناعى يلعب دورا حياديا) ومن يتزايد الاعتماد على العالم الخارجى وتدخل مصر مرة أخرى فى حلقات التنمية الصناعية المبتورة.

٤- أن منشآت القطاع الخاص الصناعى قد توطنت بشكل واضح فى المراكز القريبة من الاسواق (المدن الكبرى) خاصة القاهرة والاسكندرية لتلافى تكلفة النقل وهذا فى حد ذاته يشكل عبئا على هياكل البنية الأساسية فيها (طرق - كهرباء - صرف ومرافق أخرى) و يعرضها لمجموعة من الاختناقات اليومية التى لا تؤثر على الحياة الاجتماعية فحسب بل تهدد الكثير من المصانع بالتوقف مرات عديدة أثناء النهار (كما

فى حالات انقطاع الكهرباء والمياه) وعلى هذا فان استمرار هذا التركيز الصناعى سوف يعرض الوحدات الانتاجية للكثير من المتاعب فضلا عن أنه يحرم الأقاليم الأقل دخلا من الحصول على فرصتها فى النمو (وهو هدف تسعى الحكومة الى تحقيقه).

٥- اعتمد نمو القطاع الخاص الصناعى فى مصر الى حد كبير على ما حققه القطاع العام الصناعى فى مصر من تقدم وازدهار. ذلك لأن القطاع الخاص الصناعى قد استفاد الى حد كبير بمستلزمات الانتاج التى ينتجها القطاع العام مثل خيوط الغزل القطنى والصوفى، منتجات الحديد والصلب، الكيماويات المختلفة ..الخ. و يقدمها له بأسعار تقل كثيرا عن مثيلتها لمستوردة.

ومن ناحية أخرى ساهم القطاع العام الصناعى فى الكثير من مشروعات القطاع الخاص و بالتحديد فى المشروعات المشتركة، حيث بلغت مساهماته حوالى ٣١٪ من حجم الاستثمارات فى المشروعات المشتركة حتى نهاية عام ١٩٧٨.

٦- أن الاستثمارات فى المشروعات المشتركة الصناعية فى مصر اعتمدت بالأساس على المساهمات المصرية حيث بلغت هذه المساهمات حوالى ٦٠٪ من الاستثمارات بينما تمثل مساهمات العنصر الأجنبى (عرب وأجانب) حوالى ٤٠٪، وهذا يتطابق الى حد ما مع ما ينادى به العدد الاكبر من الاقتصاديين المصريين من ضرورة الاعتماد على الذات المصرية والعمل على التقليل من الآثار السلبية المحتملة لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الاستثمارات الوطنية خاصة فى القطاع الصناعى (٢٠).

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نستخلص **أن نمط نمو القطاع الخاص الصناعى يتجه نحو الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية واقامتها فى المناطق التى يتسع فيها حجم السوق وتتوافر بها عناصر**

البنية التحتية . ويمثل الجانب المصرى عنصرا هاما فى المساهمات الرأسمالية لهذه المشروعات .

٦ – نظرة مستقبلية لتنمية القطاع الخاص الصناعى فى مصر

أوضحنا فيما تقدم نمط نمو القطاع الخاص الصناعى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، **وأهم ما أبرزه هذا النمط هو أن الاستثمار المصرى يمثل المكون الرئيسى فى جملة استثمارات الصناعة التحويلية حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ . وتبنى نظرتنا المستقبلية أساسا على تعميق هذا المفهوم وتشجيع الاتجاه الذى يرتبط بزيادة مساهمات العنصر المصرى فى الاستثمارات الصناعية وذلك عن طريق ازالة الأسباب التى تقف حائلا أمام انطلاق القطاع الخاص الصناعى بصفة عامة والتى من أهمها –**

٦,١ – الثلاثية فى القطاع الصناعى الخاص المصرى

Triplet of Ind. Private sector.

و يقصد هنا بالثلاثية وجود مجموعة من ثلاثة توائم تعمل داخل قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، ولكن هذه التوائم الثلاث تعزف نغمات مختلفة لأنها تعيش فى ظروف مختلفة وتتمتع بأحكام متباينة – ولهذا فان النتيجة النهائية لنغمات مختلفة تؤدى فى وقت واحد يمثل فى أغلب الاحيان لحنا غير متسقا . وفى النهاية يبدو القطاع الخاص الصناعى غير متكامل وهذه التوائم هى :—

(أ) القطاع الخاص المصرى داخل البلاد

و يشمل المستثمرون فى قطاع الصناعات التحويلية الذين لا يطبق عليهم قوانين الاستثمار الخاصة بالمال الأجنبى ولا اعفاءات الضرائب الممنوحة لها ولا التسهيلات الجمركية وتحكمها قوانين العمالة المحلية ولكنها تتمتع

بمميزات الحصول على مستلزمات الانتاج والوقود والكهرباء بالأسعار السائدة فى الاقتصاد المصرى .

(ب) القطاع الخاص المشترك الأجنبى داخل البلاد

ويمثل مشروعات الاستثمار المال العربى والأجنبى التى تقوم داخل البلاد مستفيدة من جميع المميزات التى يمنحها لها قانون الاستثمار وتتمتع بحرية غير محدودة فى ادارة أعمالها والتعامل فى النقد الأجنبى والاستيراد والتصدير ... الخ .

(جـ) القطاع الخاص المصرى أو/و المشترك الأجنبى فى المناطق الحرة الخاصة والعامة وهذه بدورها يطبق عليها قوانين المناطق الحرة التى تختلف الى حد ما عن قوانين الاستثمار الصناعى للمشروعات المصرية أو المشتركة داخل البلاد .

وفى النهاية فان الثلاثية Triplet فى هذا القطاع تؤثر الى حد كبير على الأوضاع التنافسية لفروع القطاع الخاص الصناعى وعلى الأخص القطاع الخاص المصرى .

ولهذا فان النظرة المستقبلة المبنية على تعميق دور القطاع الخاص الصناعى المصرى تتطلب ازالة الأسباب التى تخلق نوعا من المنافسة غير الشريفة بين القطاع الخاص الصناعى المصرى داخل البلاد من جهة و بين شركات الاستثمار داخل البلاد وفى المناطق الحرة العامة والخاصة من الجهة الأخرى (٢١) .

٢,٦ - المشاكل المتعلقة بتحديد استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية : يتبين لنا لأول وهلة من استقراء واقع التنمية الصناعية فى مصر فى العقد السابع من هذا القرن عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم ومعلنه للتنمية الصناعية فى مصر ، ومن أهم مقومات هذه الاستراتيجية وضع المعلمات لنمو فروع الصناعات التحويلية (الصناعات الرأسمالية - الوسيطة - الاستهلاكية) حتى لا تتعرض فى وقت من الاوقات الى

حدوث اختلال فى هيكل البنيان الصناعى الوطنى نفسه والذى قد يؤدى به الى مز يد من التبعية والاعتماد على العالم الخارجى .

واذا ما حددنا هذه الاستراتيجية فان القطاع الخاص (المصرى وغيره) بطبيعته سوف يتجه الى الصناعات الاستهلاكية فى المقام الأول (كما أوضحنا سابقا) ، وعلى ذلك فان الدولة فى هذه الحالة يصبح لزاما عليها أن تغذى بدرجة أكبر قطاعات الصناعات الرأسمالية والوسيطة القائده فى الاقتصاد القومى مثل الحديد والصلب والالومنيوم ... الخ) لخدمة الصناعات الاستهلاكية الخاصة من جهة ولاحداث التوازن والتناسق فى البنيان الصناعى من الجهة الأخرى .

وفى اطار هذا المفهوم يتطلب الأمر نوعا من التفرقة (عند منح المميزات والتسهيلات) بين القطاع الخاص/مصرى أو مشترك/ الذى يقوم ببناء صناعة استهلاكية وبين ذلك الذى يقوم ببناء صناعات لسلع وسيطة أو استثمارية استنادا على الفرق الجوهرى فى طبيعة هذه الصناعات ودرجة التعقيدات الفنية والتكنولوجية وحجم المخاطر التى ينطوى عليها الاستثمار فى كل منها .

وفى اطار هذا المفهوم أيضا يتطلب الأمر نوعا من التفرقة فى حجم المشاركات بين الجانب المصرى والأجنبى : ففى الصناعات الاستهلاكية مثلا يستطيع المصريين دون مساعدة تذكرة من الغير أن يتولوا الأمر بخلاف الوضع فى صناعات السلع الرأسمالية والوسيطة ، وهنا يتطلب الأمر تحديدا لمشاركات الجانب الأجنبى فى الصناعات الاستهلاكية بما لا يزيد عن نسبة محددة فى رأس المال المستثمر وتزو يد هذه النسبة فى الصناعات الوسيطة والرأسمالية . و يفيد هذا الأمر بدرجة كبيرة فى تشجيع وترغيب القطاع الخاص المصرى فى المشاركة فى كثير من الأعمال الانتاجية للصناعات الوسيطة والرأسمالية اذا ما أدرك أن هناك نوعا من الضوء الأخضر ممثلا فى المشاركة التى يقوم بها الجانب الاجنبى الذى يملك خبرة فنية أكثر فى هذه المجالات

الصناعية بالاضافة الى المعرفة التنظيمية والادارية التى تحتاج إليها مثل هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة .

وقد يكون من المفيد أيضا أن نضع هنا بعض الاعتبارات التى يمكن لنا أن نهتدى بها عند اختيارنا للمشروعات المشتركة الصناعية التى تحقق العوائد للمجتمع لقاء ما تتمتع به من فوائد ومزايا - ونذكر من هذه الاعتبارات ما يلى (٢٢) :-

(أ) أن المشروعات المشتركة يجب أن تساهم فى تطوير ونقل التكنولوجيا فى الصناعات الهامة (هندسية والكترونية - كيماوية مثلا) .

(ب) المشروعات المشتركة لابد أن تضمن ادخال منتجات جديدة ومتطورة الى هيكل الانتاج الصناعى المصرى لسد حاجة المجتمع .

(جـ) مبدأ المشاركة لابد أن يبنى على دراسة للجهد المقدم من الشريك لتطوير الانتاج القائم (فى حالة المشاركة بين وحدات انتاجية قائمة و بين شريك أجنبى) .

(د) المشروعات المشتركة لابد أن تخدم أغراض تصدير المنتجات الصناعية المصرية للخارج واجتذاب موارد للنقد الأجنبى تزيد بقدر واضح عن استخداماتها من النقد الأجنبى (مستلزمات انتاج + المدفوعات مقابل الحصول على حق الخبرة والمعرفة ... الخ) (٢٣) .

٣,٦- الاعتبارات المتعلقة بخلق المناخ الذى يجذب القطاع الخاص المصرى للتوطن فى المناطق النائية (المحافظات) فى مصر .

أوضحنا فيما تقدم أن القطاع الخاص الصناعى بصفة عامة قد أحجم عن مزاولة الأعمال فى المناطق النائية والأقل دخلا من جمهورية مصر لأسباب متعددة أهمها ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات التى توطن فى مناطق خالية من المرافق الأساسية والعمالة المدربة . ولهذا فان النظرة المستقبلية المبنية على تقوية دور القطاع الخاص الصناعى المصرى تتطلب خلق المناخ الذى يمكن

أن يجذب المستثمر الخاص تجاه هذه المناطق فيعجل بتنميتها ورفع معدلات الدخول لأفرادها ومن بين هذه الاعتبارات ما يلى :-

(أ) تدخل القطاع العام الصناعى لاقامة مجمعات صناعية داخل هذه المناطق الفقيرة ، بحيث يقوم هو بالانتاج الرئيسى بينما يلتف القطاع الخاص الصناعى حوله فى صورة من الوحدات الانتاجية التى يمكن لها تغذيته ببعض مستلزمات الانتاج من السلع الوسيطة - ونسوق على هذه مثلا لمجمع صناعة السيارات حيث يقوم القطاع العام بالانتاج الأساسى من سيارات الركوب والنقل عن طر يق تجميع مجموعة من المكونات التى تقدم اليه من الصناعات المغذية (القطاع الخاص) واضافتها الى مجموعة المكونات الرئيسية التى يقوم بها كالموتور واجزائه والهيكل الخاص للسيارة وهذا الأمر معمولا به بصورة فعالة فى دول صناعية متقدمة مثل اليابان .

(ب) اعداد المناطق الصناعية (داخل المحافظات الفقيرة) والتى يتم تجهيزها لتوطن مجموعات من الصناعات التى تخدم بعضها البعض . وتسهم الدولة هنا فى توفير السبل لامداد المشروعات باحتياجاتها المختلفة من الكهرباء - التليفونات - المرافق - الموانى - بل أكثر من ذلك فان الدولة قد تتولى مسئولية ادارة -المناطق الصناعية لضمان التخطيط والتنسيق بين الوحدات الانتاجية التى تعمل فى نطاقها .

خاتمـــــة

مع التسليم بأن هذه الدراسة ليست جامعة مانعة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية فى مصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، الا أنها قد ركزت على دراسة للوضع القائم للتعرف على مدى اقبال القطاع الخاص بصفة عامة (مصرى وأجنبى) وحجم مساهماته فى المشروعات الصناعية ومجالات هذه المساهمة بقصد طرح تساؤل أساسي عن امكانية القطاع الخاص الصناعى المصرى أن يلعب دور أكبر فى البناء الصناعى للمجتمع . وفى ظل ما أوضحته الدراسة فى هذا المجال حاول الباحث تعميق هذا المفهوم من خلال وضع أسس للنظرة المستقبلية لتنمية القطاع الخاص الصناعى فى مصر بالاعتماد كلما أمكن على المستثمرين المحليين (المصريين) ، ومن ثم ركزت النظرة المستقبلية على ازالة بعض المعوقات التى تقوض سبيل الاستثمار الخاص المصرى فى مجالات الصناعة التحويلية تحقيقا لمبدأ الاعتماد على الذات و بناء الكيان الصناعى بأموال وسواعد المصريين .

جدول رقم (١)

أهم انتاج الصناعة التحويلية (قطاع خاص) فى مصر

خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٥٠

المنتجات	الوحدة	السنوات			
		١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
أولا : الغزل والنسيج :					
حلج القطن وكبسه	الف قنطار	٥٥	١٧٧	٨٦٨	١٤٠٠
غزل القطن	ألف طن	-	٣	٢٥	٥٢
المنسوجات القطن	مليون ياردة	٩	٢٠	١٥٩	-
المنسوجة آليا					
المنسوجات القطنية	مليون متر مربع	-	-	١٣٨	٢٤٩
ثانيا : الصناعات الغذائية					
سكر مكرر	ألف طن	٧٩	١٠٩	٢٢٤	٢٨٧
زيت بذر القطن	ألف طن	-	-	٥٠	٨٧
ضرب الأرز	ألف طن	-	٢٤٤	٤٧٠	٨٤٢
البيرة	مليون لتر	-	٧	١٦	١٣
السجاير	بليون سيجارة	-	-	٦	٩ر٨
ثالثا : الصناعات الكيماوية					
الصابون	ألف طن	-	٣٨	٤٥	٦٥
حامض الكبرتيك	ألف طن	-	-	٨	٣٣
الورق والورق المقوى	ألف طن	-	-	٧	٢١
الكحـــول	مليون لتر	-	-	٥	١٣
رابعا : صناعة مواد البناء والحراريات					
الاسمنت	ألف طن	٢٤	١٩٠	٣٧٠	٩٩٤

المصادر:

١- لجنة التخطيط القومى ، التطور الصناعى فى خمسة وعشرون عاما ، ١٩٥٨ (٢) لال . ليفى ، تجارة مصر الخارجية والتصنيع فيها ، مجلة مصر المعاصرة . عدد ديسمبر ١٩٣٩ ص ص ٥٩٢ - ٦٣٢ .

جدول رقم (٢)

أهم مجموعات انتاج الصناعة التمويلية عام ١٩٥٢

مجموعات الصناعات التحويلية	الانتاج الصناعى الف جنيه	الأهمية النسبية ٪
حلج القطن وكبسه	١٨٫٥٠٠	٧
الصناعات الغذائية	٧١٫٢٠٠	٢٧
السجاير والتبغ	٤٣٫١٠٠	١٦٫٤
الغزل والنسج	٦٤٫٩٠٠	٢٤٫٦
الملابس والاحذية	٣٫٤٠٠	١٫٣
الاثاث	٢٫٨٠٠	٢٫٠
الطباعة والنشر	٤٫٧٠٠	١٫٨
الورق ومنتجاته	٤٫٧٠٠	١٫٨
المنتجات الكيماوية	١٨٫٢	٦٫٩
المنتجات المعدنية وغير الحديدية	٨٫٢٠٠	٣٫١
معدات النقل (×)	٣٫٧٠٠	١٫٤
متنوعة (××)	٢٠٫١٠٠	٧٫٧
اجمـــالى	٢٦٣٫٥٠٠	١٠٠٪

(×) تمثل صناعات تجميعية

(××) تتضمن قطاعات صناعة صغيرة .

المصادر:

١ – احصاءات الانتاج الصناعى لعام (جدول رقم ٥) مصلحة الاحصاء جمهورية مصر

٢ – الامم المتحدة – تنمية الصناعات الانتاجية فى مصر واسرائيل وتركيا عام ١٩٥٨ .

جدول رقم (٣)

تطور بنود أهم انتاج الصناعة التحويلية للقطاع الخاص المصرى

خلال الفترة ٥٣ – ٥٦

المنتجات	الوحدة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
حديد مبروم	طن	٥٨٠٠٠	٧٥٨٥٠	٨٨٥١٨	٩٥٠٣٤
اسمنت	طن	٩٦٦١٥	١٢٣٧٣٣٤	١٣٧١١٣٤	١٣٥٠٧٥١
زجاج مسطح	طن	–	–	٦٥٧٠	١٠٠٦٥
غزل قطن	طن	٥٩٣٥٠	٦٤٣٤٦	٧٣٠٨٥	٧٥٠٠٨
حرير صناعى	طن	٢٥٤٠	٣٤٢٤	٤٣٠٥	٤٧٧٣
غزل صوف	طن	٢٩٨٤	٣٨٣١	٣٨٨٩	٤٢٧١
منسوجات قطنية	مليون متر	٣٢٢	٢٥٢	٣٨٠	٤٠٥
منسوجات صوفية	متر	١٨٢٤	٢٠٥٦	١٧٣٣	٢١١٣
منسوجات حريرية	مليون متر	٥٢	٥٨	٦٦	٦٨
خضر محفوظة	طن	٢٧٣	٢٣٣	٧٠٦	٨٥٠
بقول محفوظة	طن	٦٨٣	٤٥٨	٩٢٨	٨٦٠
سكر	الف طن	٢٢٨	٢٧١	٣١٩	٣١٢
حلاوة طحينية	طن	٢٤٤٣٢	٢٠٠٧٨	٢٣٠٠٢	٢٦٧٩٨
زيت بذرة القطن	الف طن	١٠٢	٨٧	٨٥	٨٦
كسب	الف طن	٥٥٠	٤٦٥	٤٢٦	٤٥٩
صابون	الف طن	٥٦	٧٤	٩٠	–
سماد سوبر	الف طن	٦٨	١٠٨	١٣٧	١٥٧
سماد نترات	الف طن	١١٥	١٥٩	١٩١	١٧٢
ورق عادى	الف طن	١٤	١٧	٢٠	٢٣
ورق كرتون	بالطن	٦٤٩٠	٦٧٣٥	٩٢٦٣	٩٠٨٣
كبريت ثقاب	مليار عود	١٦	١٦	١٨	٢٠
حامض كبرتيك	الف طن	٤٠	٥٧	٧٣	٨٠
سلفات الصودا	بالطن	١١٠٩	١٢٣٣	٨٨٩٥	٧٤٩١
امبولات طبية	بالطن	٤	٨	١١	١٤
حبوب وأقراص طبية	مليون قرص	٦	١٣	١٧	١٩
مساحيق طبية	بالطن	٤٧	٨٧	٨٧	١٧٣

المصدر: نشرة البنك الصناعى – ربع سنوية – المجلد الأول – العدد الثانى – ١٩٥٧ .

جدول رقم (٤)

تطور مساهمات فروع الصناعة التحويلية فى القيمة المضافة التى يحققها القطاع فى السنوات ٦٠/٥٩، ٧٠/٦٩

١٩٧٥ فى مصر

أقسام الصناعة التحويلية	نسبة المساهمات فى القيمة المضافة		
	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	١٩٧٥
صناعات السلع الاستهلاكية	٦٥	٥٨	٥٥
صناعات السلع الوسيطة	٢٩	٣٥	٣٦
صناعات السلع الاستثمارية	٦	٧	٩
اجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملحوظة :

الصناعات الاستهلاكية تضم : صناعة الاغذية والمأكولات ، المشروبات بأنواعها ، السجاير والدخان ، الغزل والنسيج والملبوسات والاحذية

الصناعات الوسيطة تضم : صناعة الاخشاب ، الورق ، الجلود ، المطاط ، الصناعة الكيماوية ، الصناعة البترولية ، الصناعة التعدينية غير المعدنية ، وصناعة الطبع والنشر .

صناعة السلع الاستثمارية تضم : صناعة الالات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل .

المصدر : دكتور رأفت شفيق – حول الانماط العامة للتنمية الصناعية بالدول العربية الافريقية – ورقة مقدمة الى الندوة التحضيرية للمؤتمر الافريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية التى نظمها معهد التخطيط القومى ، ومنظمة الوحدة الافريقية فى القاهرة ٢٣ – ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨ .

جدول رقم (٥)

انتاج القطاع الصناعى الخاص والعام المستهدف والمحقق خلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ التى تمثل الخطة الأولى فى برنامج العمل الوطنى ، عام ١٩٨٠

الانتاج مليون جنيه بالاسعار الجارية

السنوات	قيمة انتاج الصناعة التحويلية			انتاج القطاع الخاص الى الاجمالى ٪	
	اجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص		
١٩٧٠	١٣٢١	٩٨٨	٣٣٣	فعلى	٢٥ر٢٪
١٩٧١	١٤٦٢	١١٠٣	٣٥٩		٢٤ر٦٪
١٩٧٢	١٥٧٠	١١٧٤	٣٩٦	مستهدف	٢٥ر٢٪
	١٤١٩	١٢٥١	١٦٨	فعلى	١١ر٨٪
١٩٧٣	١٦٤٦	١٢١٦	٤٣٠	مستهدف	٢٦٪
	١٥٨٤	١٤١٤	١٧٠	فعلى	١٠ر٧٪
١٩٧٤	١٧٦١	١٢٩٦	٤٦٥	مستهدف	٢٦ر٤٪
	١٨٩٩	١٤٢٤	٤٧٥	فعلى	٢٥٪
١٩٧٥	١٩٤٦	١٤٤٦	٥٠٠	مستهدف	٢٨ر٤٪
	٢٢١٦	١٥٦١	٦٥٥	فعلى	٢٩ر٦٪
١٩٧٦	٢١٨١	١٦٤١	٥٤٠	مستهدف	٢٥٪
	٢٤٥٩	١٧٢٤	٧٣٥	فعلى	٢٩ر٩٪
١٩٧٧	٢٤٥٤	١٨٧٤	٥٨٠	مستهدف	٢٣ر٦٪
	٢٧٨٣	١٩٩٠	٧٩٣	فعلى	٢٨ر٥٪
١٩٨٠	٣٩٣٧	٢٩٤٣	٩٩٤	مستهدف	٢٥ر٢٪
	-	-	-	فعلى	

المصادر: بيانات سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧١ مصدرها الهيئة العامة للتصنيع - تطور استثمارات القطاع الخاص والعام

بيانات ١٩٧٢ - ١٩٧٧ مستهدف مصدرها الهيئة العامة للتصنيع -خطة الصناعة فى ظل برنامج العمل الوطنى.

بيانات ١٩٧٢ - ١٩٧٧ فعلى مصدرها الهيئة العامة للتصنيع - تطور استثمارات القطاع الخاص لعام ١٩٧٧ .

بيانات ١٩٨٠ مستهدف : مصدرها بيان وزير الصناعة أمام لجنة الصناعة بمجلس الشعب ديسمبر ٧٩ .

جدول رقم (٦)

اتجاهات استثمار المال الأجنبي (المشروعات المقبولة)

طبقا للانشطة حتى نهاية عام

١٩٧٨

النشاط الاقتصادى	الترتيب	٪من اجمالى رأس مال المشروعات
السياحة	١	٢٢٪
الاسكان	٢	١٣٪
شركات الاستثمار	٣	١١٪
البنوك	٤	٨٪
التنظيم والتدريب والخدمات	٥	٨٪
الزراعة والثروة الحيوانية	٦	٦٪
الصناعة التحويلية :		
(أ) صناعة الغزل والنسيج		٦٪
(ب) صناعة هندسية		٥٪
(جـ) صناعة مواد البناء والحرار يات		٥٪
(د) الصناعات الكيماو ية		٥٪
(هـ) الصناعة المعدنية		٢٪
(و) الصناعات الغذائية		٢٪
(ل) الصناعات الدوائية		١٪
النقل والمواصلات		٢٪
الصحة والمستشفيات الخاصة		٢٪
أخـــــرى		٢٪
اجمـــالى		١٠٠٪

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - تقرير عن مشروعات الاستثمار حتى ٣١-١٢/١٩٧٨ . ص . ص ٧ - ١٧ .

جدول رقم (٧)

مصادر تدفق مشاركات الاستثمار لمشروعات الصناعات التحويلية داخل البلاد والموافق عليها حتى ١٩٧٨/١٢/٣١

قطاعات الصناعات التحويلية	عدد المشروعات	رأس المال الكلى للمشروعات	مساهمات الدولة (مشاركة)					
			استثمار مصرى			استثمار عربى	دول السوق الاوربية	الولايات المتحدة	اخرى
			قطاع	قطاع	اجمالى				
صناعات الغزل والنسيج	٢	١٠٥	٤١		٦٦	١٠	١	٥ر٥	٢٢ر٥
الصناعات الغذائية	٨	٢٥	٨	١٠	١٨	٤		٠ر٢	٨ر
الصناعات الكيماوية	٧	٨١	٣٦	٤٤	٢٤	٦	٣	٤	
الصناعات الخشبية	٢	٩	٢	٤ر٥	٦ر٥	٢	٣ر	–	٢ر
الصناعات الهندسية	١٤	٨٨	٢٩	١٠	٣٩	١٧	٢٤	٧	١
صناعة مواد البناء والحراريات	٧	٨٥	٤٣	٢٧	٧٠	٥	٣	٣٠ر	٦ر٧
الصناعات المعدنية	٣	٢٩	٢	١٠	١٢	١٣	٢	٣ر	١ر٧
الصناعات الدوائية	٢	١٠	١	٥ر٦	٦ر٦	٥ر	٥ر	٢	٤ر
الصناعات البترولية	٢	٣	١	–	١	–	٢	–	–
اجمالى	٤٧	٤٣٥	١٣٥	١٢٨ر١	٢٦٣ر١	٧٥ر٥	٤٠ر٨	١٨ر٣	٣٧ر٣
نسبة المشاركة	–	١٠٠٪	٣١	٤٩ر٥	٦٠ر٥	١٧ر٤	٩ر٤	٤ر٢	٨ر٢

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – تقرير عن مشروعات الاستثمار حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ – القاهرة – ص . ص – ٦٣

جدول رقم (٨)

بيان رؤوس أموال المشروعات الصناعية الموافق عليها للعمل تحت نظام المناطق الحرة العامة والخاصة بمصر حتى ١٩٧٨/١٢/٣١

قطاعات الصناعة التحويلية	مشروعات المناطق الحرة العامة		مشروعات المناطق الحرة الخاصه	
	عدد	رؤوس الاموال بالمليون جنيه	عدد	رؤوس الاموال بالمليون جنيه
صناعات الغزل والنسيج	١٤	٥٧ر٦	٢	٨ر٨
الصناعات الغذائية	٦	٣ر٥	٣	٥ر٩
الصناعات الكيماوية	١٣	١٦ر٢	٥	٣ر٦
الصناعات الهندسية	٦	٣ر٤	٨	١٦ر١
صناعات مواد البناء	٦	٥ر٣	١	-ر٥٣
صناعات معدنية	٩	٢٢ر٢		-
صناعات دوائية	٢	٧ر٦	-	-
صناعات بترولية	١٤	٨ر٣	١١	٣٣ر٦
اجمالى	٧٠	١٢٤ر١	٣٠	-ر١٠٣

المصدر:

الهيئة العامة للاستثمار- والمناطق الحرة- تقرير عن مشروعات الاستثمار حتى ١٩٧٨/١٢/٣١.

جدول رقم (٩)

تطور انتاج القطاع الصناعى فى مصر

خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

الانتاج بالمليون جنيه باسعار ثابتة ١٩٧٥

فروع الصناعة التحويلية	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية
صناعة الغزل والنسيج	١٨٦ر٣	٢٨ر٤	١٩٢ر٧	٢٦ر٢	١٩٥ر٤	٢٤ر٧	٢١٩ر٣	٢٦ر٧	٢٤١ر٢	٢٦ر٧
الصناعات الغذائية	١٤٩ر٥	٢٢ر٩	١٦٨ر١	٢٢ر٩	١٧٨ر٦	٢٢ر٥	١٩٢ر٨	٢٣ر٥	٢١٢ر١	٢٣ر٥
الصناعات الكيماوية	٦٠ر٧	٩ر٢	٦٦ر٩	٦ر١	٧٦ر٩	٩ر٧	٧٨ر٣	٩ر٥	٨٦ر١	٩ر٥
الصناعات الهندسية	٥٧ر٥	٨ر٨	٦٥ر٠	٨ر٨	٧٣ر٧	٩ر٣	٧١ر٠	٨ر٥	٨٩ر٠	٩ر٩
صناعة مواد البناء والحراريات	١٦ر٦	٢ر٥	٢٠ر٢	٢ر٧	٢٦ر٩	٣ر٤	٢٦ر٧	٣ر٥	٢٩ر٤	٣ر٣
صناعات خشبية وجلدية	١٨٤ر٧	٢٨ر٢	٢٢٢ر٦	٣٠ر٣	٢٤٢ر٠	٣٠ر٤	٢٣٢ر٦	٢٨ر٣	٢٤٤ر٩	٢٧ر١
اجمالى	٦٥٥ر٣	١٠٠٪	٧٣٥ر٥	١٠٠٪	٧٩٣ر٥	١٠٠٪	٨٢٠ر٧	١٠٠٪	٩٠٢ر٧	١٠٠٪
نمو الانتاج الصناعى للقطاع الخاص ٧٥ أساس	١٠٠		١١٢ر٣		١٢١ر١		١٢٥ر٢		١٣٧ر٧	

المصدر: وزارة الصناعة والتعدين والثروة المعدنية - الرقابة الصناعية - تقارير غير منشورة من تقدير الانتاج الصناعى الخاص - يناير ٧٧ ، يناير ١٩٧٩

الحواشى

١ - باتر يك اوبر يان - ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية (تعر يب وتعليق : خيرى حماد) - الهيئة المصر ية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠ ص . ص . ٣٨٨ - ٣٨٩ .

٢ - على الجر يتلى (دكتور) البنيان الصناعى فى مصر الحديثة (١٩٤٧) جدول رقم (١) .

٣ - المرجع السابق (دكتور) البنيان الصناعى فى مصر الحديثة (١٩٤٧) جدول رقم (١) .

٤ - جمال عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ -
وأنور السادات فى كتابه ثورة على النيل عام ١٩٥٧ .

٥ - جر يدة البورص اجيبسيان ، عدد يناير ١٩٥٤ .

٦ - جر يدة البورص اجيبسيان ، عدد ١٥ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤ ، ١٩ أغسطس ١٩٥٥ .

٧ - البنك الأهلى المصرى - النشرات السنو ية لأعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ .

٨ - باتر يك او بر يان - ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية - مذكور سابقا - ص ٩٧ .

٩ - اتحاد الصناعات المصرى - الكتاب السنوى - اعداد سنة ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٣/١٩٥٤ .

١٠ - Anwar Abdel Malek. Egypt. Military society. New York. 1966 - pp. 107-109.

١١ - رأفت شفيق (دكتور) - الجوانب التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند اعادة النظر فى هيكل القطاع العام فى مصر - تقر ير غير منشور مقدم الى شعبة القطاع العام بالمجالس القومية المتخصصة - يولية ١٩٧٩ .

١٢ - Dr. Raafat Shafik, Methods of creation and development of public in Egypt, Seminar on the Role of public sector in the Economic Development of Africa. I.N.P. & IDEP. Cairo: 20 May - 29 June, 1972. P. 17.

١٣ - القطاع الخاص فى مص - الهيئة العامة للتصنيع - وزارة الصناعة - تقر ير غير منشور - القاهرة - ١٩٧٧ - صفحة ٧ .

١٤ - على الجر يتلى (دكتور) - خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - الهيئة المصر ية العامة للكتاب - القاهرة - صفحة ٢٥٧ .

١٥ - على الجر يتلى (دكتور) - نفس المرجع السابق صفحة ٢٥٦ .

١٦ - بيان وزير الصناعة والثروة المعدنية عن سياسة الصناعة مقدمة الى لجنة الصناعة والقوى المحركة بمجلس الشعب ديسمبر ١٩٧٩ صفحة ٣٤ .
١٧ - القطاع الخاص فى مصر - الهيئة العامة للتصنيع - مذكور سابقا ص ٤٣ .
١٨ - ورقة أكتوبر - مقدمة من الرئيس محمد أنور السادات ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، القاهرة ١٩٧٤ ، صفحة ٤٠ .
١٩ - رأفت شفيق (دكتور) وضع مدينة بورسعيد الحرة - مجلة التجاريون عدد فبراير - مارس ٨٠ - نقابة التجاريين - القاهرة .
٢٠ - ابراهيم حسن العيسوى (دكتور) - مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية ومساهمتها فى التنمية فى مصر - المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين - القاهرة ٢٥ - ٢٧ مارس سنة ١٩٧٦ .
٢١ - جريدة الاهرام - أعداد ٦ ، ٧ ، ٨ فبراير ١٩٨٠ سلسلة مناقشات حول ما حققه الانفتاح الاقتصادى فى مصر .
٢٢ - رأفت شفيق (دكتور) الخطة القومية للصناعية ١٩٨٠ - أكتوبر ١٩٧٩ تقرير غير منشور - مقدم للسيد الدكتور وزير التخطيط .
٢٣ - للتعرف على قطاعات الصناعات التحويلية ذات القدرات التصديرية أنظر :-

Maurice Girgis, Industrialization and trade Patterns in Egypt Tubingen Mohr (Kieler studien 144), Germany, 1977.